الأمم المتحدة

A/ES-10/549–S/2012/154

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت الخسائر في الأرواح تتزايد في أوساط الفلسطينيين بسبب مضيّ إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في ترويع وترهيب ما يفوق ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة المحاصَر. فمنذ يوم الجمعة ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أدى استخدام إسرائيل للقوة المفرطة وغير المتناسبة والعشوائية إلى مقتل أكثر من ٢٣ فلسطيني بصورة وحشية، من بينهم أطفال ونساء وشيوخ، وفاق عدد المصابين بجروح ٧٧ شخصا، من بينهم ٢٠ طفلا و ١١ امرأة. وارتفاع عدد الإصابات بهذا الشكل المأساوي والمتواصل هو تجسيد للاعتداءات الدموية التي تشنها إسرائيل حاليا ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحتل، بازدراء تام وفي انتهاك لجميع معايير وقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ففي هذا اليوم، الاثنين ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات جوية شرسة على قطاع غزة لليوم الرابع على التوالي، مما أسفر عن مقتل خمسة فلسطينيين آخرين، وجرح ٤٣ آخرين، من بينهم ١٧ طفلا وتسع نساء. وفي حادث واحد، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارة جوية أصابت بصورة مباشرة عددا من الطلاب في منطقة شمال غزة، مما أسفر عن مقتل طفل في سن الرابعة عشرة، وجرح خمسة طلاب آخرين بينما كانوا يلعبون في الساحة المجاورة لمدرستهم. واليوم أيضا، قتلت قوات الاحتلال

160312 150312 12-26217 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإسرائيلية رجلا عمره ٦٥ عاما وابنته البالغة من العمر ٣٠ عاما في مخيم جباليا للاجئين في شمال قطاع غزة بينما كانا يحاولان إخماد حريق اندلع أمام منزلهما بسبب غارة جوية إسرائيلية سابقة. وبالإضافة إلى سقوط الموتى والجرحى، تعرضت بدورها المنازل السكنية الفلسطينية، والحقول الزراعية الواقعة بالقرب من المنازل والمدارس والمرافق الطبية، للتدمير نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية العشوائية.

والفلسطينيون الذين أزهقت قوات الاحتلال الإسرائيلية أرواحهم في قطاع غزة في الأيام الأربعة الماضية هم: زهير القيسي، ومحمود حنني، ومحمد الغمري، وفايق سعد، ومعتصم حجاج، وعبيد الغرابلي، ومحمد حرارة، وحازم قريقع، وشادي السيقلي، ومحمد المغاري، ومحمود نجم، وأحمد حجاج، ومهدي أبو شاويش، ومنصور أبو نصيرة، وحسين البريم، وأحمد ديب سالم، وأيوب عامر عسيلة (١٢ عاما)، وعادل العيسي (٦٠ عاما)، وحمادة أبو مطلق، ونايف شعبان قرموط (١٦ عاما)، ومحمد مصطفى الحسومي (٦٥ عاما)، وفايزة محمد مصطفى الحسومي، ورأفت أبو عيد.

وفي الوقت نفسه، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية على مدى الأسبوع الماضي مداهمتها بالعنف لمنازل الفلسطينيين وقراهم وبلداتهم ومدنهم في جميع أنحاء الضفة الغربية لاعتقال المدنيين الفلسطينيين واحتجازهم. وأدت الغارات الإسرائيلية التي وقعت اليوم فقط، الاثنين ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، إلى الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لما عدده ٢٠ فلسطينيا، من بينهم ما لا يقل عن ٣ أطفال، لا يتجاوز عمر أحدهم ١٥ عاما. والمأساة الأكبر أن الطفل زكريا أبو عرام، ١٦ عاما، من بلدة يطا، جنوبي محافظة الخليل، أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية النار وأردته قتيلا في واحدة من حملات الاعتقال التي نفذتها يوم الخميس ٨ آذار/مارس ٢٠١٢. ولا يزال الوضع الخطير للمدنيين الفلسطينيين القابعين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية يبعث على قلق بالغ ويحظى بالأولوية لدى الشعب الفلسطيني وقيادته. وينبغي أن يُسجل أن ١١ من السجناء الفلسطينيين جرحوا اليوم الاثنين ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ عندما اقتحم حراس السجون الإسرائيليون سجن عسقلان في جنوب إسرائيل. فالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في هذا الصدد تستلزم اهتماما جديا من المجتمع الدولي. ويجب أن تطبَّق على السلطة القائمة بالاحتلال معايير القانون الدولي نفسها المطبقة على سائر البلدان، ويجب أن يُطلب تاليا من إسرائيل التقيد بكل التزاماتها القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالسجناء الفلسطينيين الذين تحتفظ بهم رهن الحبس والاحتجاز بغير موجب قانوني.

إن الحالة الخطيرة الماثلة أمامنا الآن تتطلب اهتماما عاجلا وإجراءات جدية من جانب المجتمع الدولي. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وعليه أن يؤكد من جديد رفضه لجميع التصرفات الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل، ولما تقوم به من أعمال غير قانونية وعنيفة واستفزازية في حق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب التذكير بأن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، له حق الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة. ونكرر مرة أخرى أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لا يمكن أن يظل صامتا أو أن يكتفي بالاستمرار في التعبير عن الأسف أو خيبة الأمل إزاء الانتهاكات الإسرائيلية. بل من مسؤولية المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، وتبدأ تلك المسؤولية بمساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فإنه لا يُعقل أن يظل الشعب الفلسطيني مستثنى من المسؤولية عن حماية المدنيين من جرائم الحرب وفظاعاتها.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٢٠ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/ES-10/548-S/2012/147) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة